الأمم المتحدة

A/60/486/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
15 December 2005

Original: Arabic

الدورة الستون

البند ٥٠ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد عبد الملك **الشبيبي** (اليمن)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٠ (ب) من جدول الأعمال (انظر A/60/486، الفقرة ٢). واتخذت إجراءات بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ١١ و ٣٧ المعقودتين في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين المتعلقين به (A/C.2/60/SR.8 و 9).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/60/L.2 وA/C.2/60/L.67

٢ – في الجلسة ١١ المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثل جامايكا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار بعنوان ''النظام المالي الدولي والتنمية'' (A/C.2/60/L.2) وتصويبه شفويا، وفيما يلي نصه:

* سيصدر تقرير اللجنة الثانية بشأن هذا البند في أربعة أجزاء تحت الرمز A/60/486 و Add.1-3.

201205 201205 05-64909 (A)

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والمعنونين كليهما 'نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية'، وكذلك إلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

''**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)،

''**وإذ تشير كذلك** إلى الجزء الثاني المتعلق بالتنمية في الوثيقة الختامية للقمة العالمية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥،

''**وإذ تؤكد** على أنه ينبغي للنظام المالي الدولي أن يواصل تعزيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة والقضاء على الجوع والفقر، وأن يتيح في الوقت نفسه وبطريقة متسقة تعبئة جميع مصادر تمويل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية وتدفقات الاستثمارات الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون الخارجية، وإيجاد نظام تجاري عالمي يتسم بالانفتاح والإنصاف والخضوع للقواعد وبإمكانية التنبؤ به وعدم التمييز،

''**وإذ تكرر تأكيد** أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي تشكل عنصرا أساسيا في بلوغ التنمية المستدامة وفي تحقيق هدفي القضاء على الجوع والفقر، وأن من المهم، من أجل تأمين بيئة اقتصادية دولية نشطة وتمكينية، تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير على احتمالات تنمية البلدان النامية، وإذ تكرر أيضا، في هذا الصدد، تأكيد الحاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي جميع التدابير الضرورية والملائمة بما في ذلك تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي ولإصلاح الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الدين الخارجي وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،

”**وإذ تشدد** على أن تعزيز صوت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومشاركتها في عمليات صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية، بما فيها تلك التي تنفذها مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات الاقتصادية والمالية والمجموعات المخصصة، أمر له أهمية أساسية، وإذ تعرب عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في إصلاح الهيكل المالي الدولي،

”**وإذ تسلم** بالحاجة الملحة لتعزيز إدارة وتماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وأهمية ضمان شفافيتها وعدالتها وشمولها للجميع،

”**وإذ تؤكد** على الحاجة إلى توفير تمويل إضافي مستقر ويمكن التنبؤ به لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ خطط استثمارية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تؤكد** من جديد أن كل بلد من البلدان له الحق في التنمية،

”**وإذ تكرر** التأكيد على ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التنمية،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تلاحظ مع القلق** أن نمو الاقتصاد العالمي من المرجح أن تتباطأ سرعته في عام ٢٠٠٦، مما يؤثر على قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وتلاحظ أيضا أنه ينبغي زيادة تعزيز ومواصلة النمو الاقتصادي، وتؤكد أهمية الجهود التعاونية التي تبذلها جميع الدول والمؤسسات لمواجهة مخاطر عدم الاستقرار والاختلال الماليين؛

”٣ - **تحث** المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على أن تجعل التنمية محورا لاستراتيجياتها وسياساتها؛

”٤ - **تعرب عن القلق** من أن البلدان النامية ككل شهدت تدفقا صافيا للموارد إلى الخارج في اتجاه البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠٠٤ وذلك للسنة الثامنة على التوالي، وأكدت ضرورة اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء، على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية للتصدي لهذه المسألة، تشمل زيادة استقرار النظام المالي الدولي وتوفير وسائل أكثر جاذبية للحصول على السيولة في فترات الاضطرابات؛

”٥ - **تشدد** على أهمية تعزيز الاستقرار المالي الدولي والنمو المستدام، وترحب بالجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي تحقيقا لهذه

الغاية، وكذلك إقدام لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية على بحث السبل الكفيلة بشحذ الأدوات من أجل تشجيع الاستقرار المالي الدولي، وتعزيز منع الأزمات عن طريق جملة أمور منها تنفيذ الرقابة بشكل عادل، ومن ذلك الرقابة على الصعيد الإقليمي وتشديد الرقابة على أسواق رأس المال والبلدان التي لها أهمية عامة وأهمية على الصعيد الإقليمي، وذلك من أجل تحقيق جملة أمور منها التحديد المبكر للمشاكل والمخاطر، وإدماج تحليلات القدرة على تحمل الديون فيما يجري من أعمال، وتعزيز الاستجابات المناسبة على مستوى السياسات، وإمكانات توفير أدوات التمويل وغيرها من الأدوات المخصصة لمنع نشوء أو انتشار الأزمات المالية، وزيادة أوجه التحسن في شفافية بيانات الاقتصاد الكلي والمعلومات الإحصائية المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال الدولية؛

"٦ - **تشدد** على ضرورة أن تظل الرقابة المتعددة الأطراف محور جهود منع نشوب الأزمات وألا يقتصر تركيز الرقابة على البلدان المعرضة للأزمات بل يمتد ليشمل بشكل متزايد استقرار النظام ككل، مع التركيز بشكل خاص على اتساق السياسات المأخوذ بها في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما الآثار المترتبة على تلك السياسات في البلدان النامية وفي البيئة الاقتصادية الدولية؛

"٧ - **تكرر التأكيد** على أهمية التدابير الرامية إلى التخفيف من أثر التقلب المفرط في تدفقات رأس المال القصيرة الأجل وتحسين شفافية التدفقات المالية والمعلومات المتصلة بها، ووجوب النظر في تلك التدابير؛

"٨ - **تلاحظ** ما تتركه الأزمات المالية، وخطر انتشارها، من أثر على البلدان النامية، وتؤكد على ضرورة ضمان أن تتوافر للمنظمات المالية الدولية، ومن بينها صندوق النقد الدولي، مجموعة مناسبة من التسهيلات والموارد المالية تشمل تقديم المساعدة التقنية من أجل الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة لهذه الأزمات؛

"٩ - **تشجع** صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أن يكفلا قدرا أكبر من المرونة في برامج التكيف الهيكلي من أجل التكيف مع السياسات المناسبة لمواجهة التقلبات الدورية الاقتصادية؛

"١٠ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى النظر في تبسيط وتعزيز شفافية آليات تصنيف المخاطر لجعلها أقرب إلى المنحى الإنمائي، وتدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى إعداد تقرير عن المسألة وتقديمه في

عام ٢٠٠٦ إلى الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد؛

"١١ - **تشدد** على ضرورة أن يجري في إطار مبادرات التعاون الدولي الرامية إلى تعزيز أنشطة قطاع الأعمال وتحقيق الاستقرار المالي وإلى تعزيز الأنظمة التي تنظم قطاع الشركات والقطاعين المالي والمصرفي، تشجيع تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية؛

"١٢ - **تؤكد من جديد** الالتزام بتقوية وتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في اتخاذ القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية، مشددة على أهمية النهوض بالجهود الحالية المبذولة لإصلاح الهيكل المالي الدولي مع مراعاة التقدم الذي أُحرز في سياق استعراض حصص صندوق النقد الدولي أثناء الاستعراض العام الثالث عشر، وتدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تقديم تقرير مرحلي عن مسألة تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في عملياتهما لاتخاذ القرارات في الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٦ مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد؛

"١٣ - **تؤكد** على أهمية ضمان المشاركة الفعالة والمنصفة من جانب البلدان النامية في صياغة المعايير والقوانين المالية وتؤكد على ضرورة ضمان تنفيذها، على أساس طوعي وتدريجي، كمساهمة في تقليل احتمالات التعرض للأزمات المالية وانتقال تأثيرها؛

"١٤ - **تحيط علما** بالاقتراح المتعلق باستخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة في أغراض التنمية وتدعو إلى إجراء مزيد من النظر في هذا الصدد؛

"١٥ - **تدعو** مصارف التنمية والصناديق الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف إلى مواصلة أداء دور حيوي في خدمة الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، بطرق منها اتخاذ إجراءات منسقة، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية المعززة تضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يدعم ملكيتها وفعاليتها بوجه عام، وتعد مصدرا أساسيا للمعارف والخبرات بالنسبة لأعضائها من البلدان النامية؛

”١٦ - **تدعو** المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تواصل بذل جهودها في تقديم المشورة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية والدعم المالي للبلدان الأعضاء، وأن تستند إلى استراتيجيات مملوكة وطنيا للإصلاح والتنمية، وأن تولي الاعتبار اللازم للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ولقدراتها التنفيذية، وأن تقلل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي على الشرائح الضعيفة في المجتمع، على أن تؤخذ في الاعتبار في الوقت ذاته أهمية سياسات واستراتيجيات العمالة والقضاء على الجوع والفقر التي تراعي نوع الجنس؛

”١٧ - **تؤكد** ضرورة التحسين المستمر لمعايير إدارة الشركات والقطاع العام، بما في ذلك المحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مشيرة في ذلك إلى الآثار المدمرة التي تخلفها السياسات غير الملائمة؛

”١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

”١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند الفرعي المعنون ’النظام المالي الدولي والتنمية‘، في إطار البند المعنون ’المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي‘.

٣ - وفي الجلسة ٣٧ المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا أمام اللجنة مشروع قرار بعنوان ”النظام المالي الدولي والتنمية“ (A/C.2/60//L.67) قدمه نائب رئيس اللجنة، سلوين هارت (بربادوس) بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/60/L.2.

٤ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان كل من ممثلي المملكة المتحدة وبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية (باسم الاتحاد الأوروبي)، والولايات المتحدة الأمريكية، وجامايكا (باسم مجموعة ال٧٧ والصين) (انظر A/C.2/60/SR.37).

٥ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/60//L.67 (انظر الفقرة ٧).

٦ - وعلى إثر اعتماد مشروع القرار A/C.2/60//L.67، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/60//L.2 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٧ – توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين كليهما ''نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية''، وكذلك إلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١] وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري المنبثق من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٢] وخطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٣]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥[٤]،

وإذ تؤكد على أنه ينبغي للنظام المالي الدولي أن يواصل تعزيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة والقضاء على الجوع والفقر، وأن يتيح في الوقت نفسه وبطريقة متسقة تعبئة جميع مصادر تمويل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية وتدفقات الاستثمارات الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون الخارجية، وإقامة نظام تجاري عالمي مفتوح يتسم بالإنصاف وتحكمه القواعد ويمكن التنبؤ بمساره وغير تمييزي،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تشدد على أهمية الالتزام بكفالة سلامة أداء القطاعات المالية المحلية التي تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبار ذلك لبنة هامة في أي صرح مالي دولي داعم للتنمية،

وإذ تشدد أيضا على أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي تشكل عنصرا أساسيا في بلوغ التنمية المستدامة، **وتكرر** في هذا الصدد تأكيد أهمية تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط العالمية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير على احتمالات تنمية البلدان النامية، بما يكفل تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية وتمكينية، ووجوب أن يتخذ المجتمع الدولي، تحقيقا لهذه الغاية، جميع التدابير الضرورية والمناسبة، مما يشمل كفالة الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية اتخاذ القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية، وتحقيقا لهذه الغاية، تؤكد أهمية مواصلة بذل الجهود لإصلاح الهيكل المالي الدولي، مع الإشارة إلى أن تعزيز تعبير البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن آرائها ومشاركتها في مؤسسات بريتون وودز لا يزال يعتبر شاغلا مستمرا،

وإذ تسلم بالحاجة الملحة إلى تعزيز تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وأهمية ضمان انفتاحها ونزاهتها وشمولها للجميع، بما يكمل جهود التنمية الوطنية الرامية إلى كفالة النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد على الحاجة إلى توفير تمويل إضافي مستقر ويمكن التنبؤ به لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ خطط استثمارية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تسلم، في هذا الصدد، بأهمية استحداث مصادر تمويل مبتكرة تنبثق من جهات شتى عامة وخاصة ومحلية وخارجية، من أجل زيادة مصادر التمويل التقليدية وتكميلها،

وإذ تكرر التأكيد على ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النهوض بالتنمية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

(٥) A/60/163.

٢ - **تلاحظ** أن النمو الاقتصادي العالمي، في ظل وجود نظام مالي دولي مستقر، يمكن أن يدعم، ضمن ما يدعم، قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد أهمية الجهود التعاونية التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لمواجهة مخاطر عدم الاستقرار المالي؛

٣ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تعزيز النمو الاقتصادي والعمل على كفالة استمراره، مع ملاحظة أن النمو الاقتصادي العالمي يتوقف على النمو الاقتصادي الوطني وأن تنفيذ سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي أمر يمكن أن يسهم إسهاما ذا شأن في تنشيط النمو الاقتصادي؛

٤ - **تدعو** البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمصارف الإنمائية الدولية وسائر المؤسسات المختصة إلى مواصلة إدماج الأبعاد الإنمائية في استراتيجياتها وسياساتها، كل بما يتماشى مع ولايته؛

٥ - **تلاحظ** أن البلدان النامية ما زالت تشهد تدفقا صافيا من الموارد المالية إلى الخارج وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم، في ظل التعاون المتواصل مع المؤسسات المالية الدولية والهيئات المختصة الأخرى، بتحليل أسباب ذلك في التقرير الذي سيقدمه في إطار هذا البند؛

٦ - **تشدد** على أهمية تعزيز الاستقرار المالي الدولي والنمو المستدام، وترحب بالجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي تحقيقا لهذه الغاية، وكذلك إقدام لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية على بحث السبل الكفيلة بشحذ الأدوات من أجل تشجيع الاستقرار المالي الدولي، وتعزيز منع الأزمات عن طريق جملة أمور منها تنفيذ الرقابة بشكل عادل، ومن ذلك الرقابة على الصعيد الإقليمي وتشديد الرقابة على أسواق رأس المال والبلدان التي لها أهمية عامة وأهمية على الصعيد الإقليمي، وذلك من أجل تحقيق جملة أمور منها التحديد المبكر للمشاكل والمخاطر، وإدماج تحليلات القدرة على تحمل الديون فيما يجري من أعمال، وتعزيز الاستجابات المناسبة على مستوى السياسات، وإمكانات توفير أدوات التمويل وغيرها من الأدوات المخصصة لمنع نشوء أو انتشار الأزمات المالية، وزيادة أوجه التحسن في شفافية بيانات الاقتصاد الكلي والمعلومات الإحصائية المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال الدولية؛

٧ - **تشدد أيضا** على أهمية الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لزيادة القدرة على التصدي للمخاطر المالية، وتؤكد في هذا الصدد أهمية تحسين سبل تقييم عبء الديون الواقع على كاهل بلد ما وقدرة ذلك البلد على خدمة تلك الديون، سواء لدى منع نشوب

الأزمات، أو حلها، وترحب بالعمل الذي يضطلع به حاليا صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتقييم القدرة على تحمل الدين؛

٨ - **تدعو** البلدان المتقدمة النمو، وبخاصة الاقتصادات الصناعية الكبرى، إلى مراعاة أثر سياساتها في مجال الاقتصاد الكلي على النمو والتنمية على الصعيد الدولي؛

٩ - **تسلم** بضرورة أن تظل الرقابة المتعددة الأطراف محور جهود منع نشوب الأزمات وألا يقتصر تركيز الرقابة على البلدان المعرضة للأزمات بل يمتد ليشمل استقرار النظام ككل؛

١٠ - **تكرر التأكيد** على أهمية التدابير الرامية إلى التخفيف من أثر التقلب المفرط في تدفقات رأس المال القصيرة الأجل وتحسين شفافية التدفقات المالية والمعلومات المتصلة بها، ووجوب النظر في تلك التدابير؛

١١ - **تلاحظ** أثر الأزمات المالية، أو خطر انتشارها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بصرف النظر عن حجمها، وترحب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية، في سياق دعمها للبلدان، من أجل تكييف مجموعة التسهيلات والموارد المالية الموجودة لديها، بصورة متصلة، استنادا إلى مجموعة كاملة من السياسات ومع مراعاة آثار الدورات الاقتصادية وإيلاء الاعتبار الواجب، متى وحيثما اقتضى الأمر، لمسألة الإدارة المالية السليمة وظروف كل حالة بعينها، وذلك منعا لنشوب أزمات من هذا القبيل والتصدي لها في التوقيت السليم وبالطريقة المناسبة؛

١٢ - **تبرز** أهمية الأسواق المالية الخاصة والعامة القائمة على التنافس والمفتوحة أمام الجميع في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج بما يسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية وفي إقامة صرح مالي دولي داعم للتنمية؛

١٣ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى النظر في تبسيط وتعزيز شفافية آليات تصنيف المخاطر، مع ملاحظة أن تقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص من المفروض أن تزيد إلى أقصى حد من استخدام بارامترات صارمة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات الإنمائية المختصة ومن بينها الأونكتاد على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك أثرها المحتمل على آفاق التنمية في البلدان النامية؛

١٤ - **تؤكد** أهمية المؤسسات المحلية القوية في تعزيز الأنشطة التجارية والاستقرار المالي من أجل تحقيق النمو والتنمية عن طريق جملة أمور تشمل السياسات السليمة في مجال

الاقتصاد الكلي، والسياسات الرامية إلى تعزيز القواعد التنظيمية للشركات والقطاعين المالي والمصرفي، وتؤكد أيضا ضرورة أن تشجع مبادرات التعاون الدولي في هذه المجالات تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية؛

١٥ - **تشدد** على أن مسألة العمل على أن يكون للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كلمة مسموعة بقدر أكبر في مؤسسات بريتون وودز، لها أهمية حيوية، وتؤكد أهمية تعزيز العمل المضطلع به في هذا الصدد مع مراعاة التقدم المحرز في سياق استعراض نظام الحصص في صندوق النقد الدولي، وتدعو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى مواصلة توفير المعلومات في هذا الصدد بالاستعانة بمنتديات التعاون القائمة بما فيها المنتديات التي تضم دولا أعضاء؛

١٦ - **تؤكد** أهمية ضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة وعلى قدم المساواة في وضع المعايير والقوانين المالية، وتشدد على ضرورة كفالة تنفيذها بشكل طوعي وتدريجي، كمساهمة في الحد من احتمالات تعرضها للأزمات المالية ومخاطر امتدادها إليها، وتلاحظ أن أكثر من مائة بلد شارك أو وافق على المشاركة في البرنامج المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن تقييم القطاع المالي[٦]؛

١٧ - **تلاحظ** الاقتراح الداعي إلى استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية، **وتعتبر** أن أي تقدير لمخصصات حقوق السحب الخاصة لا بد وأن يحترم النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي والنظام الداخلي المعمول به في الصندوق، الذي يقضي بأخذ الاحتياج العالمي للسيولة على المستوى الدولي في الاعتبار؛

١٨ - **تدعو** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والصناديق الإنمائية إلى مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك من خلال تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية المعززة تضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يدعم ملكيتها وفعاليتها بوجه عام، وتعد مصدرا أساسيا للمعارف والخبرات بالنسبة لأعضائها من البلدان النامية؛

١٩ - **تدعو** المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تواصل جهدها في تقديم المشورة في مجال السياسات، وتقديم المساعدة التقنية والدعم المالي للبلدان الأعضاء، وأن تستند إلى استراتيجيات مملوكة وطنيا للإصلاح والتنمية، وأن تولي الاعتبار اللازم

---

(٦) انظر A/59/218 و Corr.1، الفقرة ١٥.

للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ولقدراتها التنفيذية، وأن تقلل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي على الشرائح الضعيفة في المجتمع، على أن تؤخذ في الاعتبار في الوقت ذاته أهمية سياسات واستراتيجيات العمالة والقضاء على **الجوع** والفقر التي تراعي فيها الفروق بين الجنسين؛

٢٠ - **تؤكد** ضرورة التحسين المستمر لمعايير إدارة الشركات والقطاع العام، بما في ذلك المحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مشيرة في ذلك إلى الآثار المدمرة التي تخلفها السياسات غير الملائمة؛

٢١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.